تركيا الجديدة
بين هيمنة الحزب الواحد والاستقطاب

فؤاد كيمان

باحث سياسي

ملخص

كانت انتخابات مارس 2014 المحلية من أشرس المعارك الانتخابية في التاريخ السياسي التركي، فقد أسفرت نتائجها عن نتائج قريبة لما أسفرت عنه الانتخابات العامة. وكانت لفوز حزب العدالة والتنمية في صناديق الاقتراع تداعيات خطيرة على السياسة التركية والمجتمع بشكل عام. ومن ثّمّ فإن هذه الورقة تقوم بمناقشة وشرح الآثار المترتبة على الانتخابات وتحول حزب العدالة والتنمية إلى حزب مهيمن، كما تسلط الضوء على أن تعزيز حزب العدالة والتنمية لسلطته أدى إلى ظهور "تركيا جديدة" أخيرًا، ستشير هذه الورقة إلى أن الاستقطاب المتزايد في المجتمع التركي، أحد تبعات هيمنة حزب العدالة والتنمية وظهور تركيا جديدة.

جسدت الانتخابات المحلية في 30 مارس 2014، أشرس معركة في التاريخ السياسي التركي بين الحكومة والتحالف المناهض لها، والذي ضم بين أطيافه مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الشرعية وغير الشرعية من أحزاب المعارضة وعملائها؛ وكانوا بمثابة "هيكل مواز" مترسخ في فروع البيروقراطية التركية. وقعت سلسلة من الأحداث الخطيرة بين منتصف 2013 وحتى عشية الانتخابات، مما جعل انتخابات 30 مارس بمثابة انتخابات عامة، وتصويت على الثقة لحكم حزب العدالة والتنمية وقيادة رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان. احتجاجات غازي بارك، وتآكل الثقة بين الغرب وأردوغان، وعملية 17 ديسمبر بشأن مزاعم الفساد؛ كل هذا أثر في نفسية القادة والسياسيين والناخبين، وكل ألوان الطيف السياسي، لدرجة أن الجميع أصبح يهاجم بعضه بعضًا. كما سيتم بالتفصيل في هذه الورقة، يبدو أنهم عن غير قصد مهدوا الطريق لفوز حزب العدالة والتنمية وأسهموا في تحوله إلى حزب مهيمن، وظهور "تركيا جديدة" واستقطاب غير مسبوق على جميع مستويات المجتمع التركي.

رفعت الانتصارات الانتخابية منذ عام 2002 حزب العدالة والتنمية وجعلته في موقف "الحزب المهيمن" على السياسة التركية.

لم تؤدّ عملية 17 ديسمبر التي تمت فيها مداهمة منازل أبناء ثلاثة وزراء ومسؤول تنفيذي في بنك حكومي بمزاعم غسيل الأموال والرشوة- إلى زيادة التوتر والاستقطاب السياسي في الأيام التي سبقت

رؤية تركية
2014 - 12
36 - 23

الانتخابات فحسب، بل حولت الانتخابات المحلية الى استفتاء على مكانة وموقع رئيس الوزراء السابق ورئيس الجمهورية الحالى أردوغان في السياسة. أنكرت قيادة حزب العدالة والتنمية التهم وألقت اللوم على من قاموا بالمؤامرة للإطاحة بأردوغان من السلطة؛ أي "الهيكل الموازي" المترسخ في أجهزة الدولة الرئيسة، مثل القضاء والشرطة. وفي خطابات حملته الانتخابية، اتهم أردوغان رجل الدين الذي يعيش في المنفى فتح الله كولن، في ولاية بنسلفانيا، بالولايات المتحدة الأمريكية، بتقويض حكمه من خلال أتباعه الذين ينتمون للحركة الدينية المعروفة باسم الجماعة أو الحركة (cemaat or Hizmet باللغة التركية)، الذين اخترقوا مختلف أجهزة الدولة التركية. وظهر الصدام بين الحزب الحاكم والحركة بالفعل في مناسبتين: أولًا، بعد تسريب اللقاء السري بين وكالة الاستخبارات التركية وأعضاء في منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية الذي جرى في عام 2012 عبر قنوات الحركة. وثانيًا، ردت الحكومة على ذلك باتخاذ قرار إغلاق مراكز الدروس الخاصة في تركيا التابعة للحركة، والتي تشكل مصدرًا رئيسًا لتمويل حركة كولن. وعلاوة على ذلك، انتقد كولن حكومة حزب العدالة والتنمية في عدة مناسبات، مثل تعامل الحكومة مع حادث سفينة مرمرة الزرقاء المأساوي التي هاجمتها القوات الخاصة الإسرائيلية في عام 2010، والمسألة الكردية ومبادرة السلام، وأحداث غازي بارك في العام الماضي.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، اشتدت حدة الهجمات ضد قيادة حزب العدالة والتنمية... فظهر التنصت غير القانوني على هواتف كبار المسؤولين الحكوميين، بزعم الكشف عن مدى تورط الحكومة في قضايا فساد وتدخلها في الحريات الأساسية وحرية التعبير والصحافة، فضلًا عن انتهاك مبدأ سيادة القانون. ردت حكومة حزب العدالة والتنمية بتعزيز سيطرتها على الشرطة والقضاء، وإيقاف أو نقل أكثر من 5000 ضابط، فضلًا عن ممثلي الادعاء الذين أمروا بمداهمة المنازل. ومع تسريب تسجيلات غير قانونية، منها محادثات بين مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، ومسؤولين في الجيش، وضباط مخابرات حول "عمليات سرية" في المناطق المتاخمة للحدود التركية، كان رد فعل إدارة حزب العدالة والتنمية أكثر صرامة وجرأة؛ فتم حظر تويتر ويوتيوب. من ناحية أخرى، قامت أحزاب المعارضة بتركيز حملاتها على هذه المزاعم لنزع الشرعية عن الحزب الحاكم في عيون ناخبيه. لكن كانت النتيجة هي زيادة الدعم لحزب العدالة والتنمية، الذي تعهد بعد انتخابه بإنشاء تركيا جديدة في صورتها، وزيادة الاستقطاب.

لذا كانت الانتخابات المحلية في 30 مارس الماضى الأكثر توترًا واستقطابًا في التاريخ السياسي التركي المعاصر. ومع ذلك، خرج حزب العدالة والتنمية منتصرًا، وبشكل أكثر تحديدًا انتصر رئيس الوزراء آنذاك أردوغان. وفي المقابل، خسر فتح الله كولن وخسرت حركته وأحزاب المعارضة التي ساندته، وخصوصًا حزب

	الانتخابات العامة 2002		الانتخابات العامة 2004		الانتخابات العامة 2007		الانتخابات المحلية 2009		الاستفتاء على الدستور 2010	الانتخابات العامة 2011		الانتخابات العامة 2014
	٪	مقعد	٪	مقاعد البلدية	٪	مقعد	٪	مقاعد البلدية	٪ التصويت	٪	مقعد	
حزب العدالة والتنمية AKP	35٪	363	42٪	2276	47٪	341	38٪	1889	التصويت بنعم 57.88٪	50٪	326	43٪ | 45
حزب الشعب الجمهوري CHP	20٪	178	18٪	392	21٪	112	23٪	612		26٪	135	26٪ | 27
حزب الحركة القومية MHP	8٪	0	10٪	178	14٪	71	16٪	414		13٪	53	٪ 17 | 15
حزب السلام والديمقراطية+ حزب الشعب الديمقراطي BDP+HDP					5٪	21	6٪	235	التصويت بلا 44.12	7٪	36	6٪

الشعب الجمهوري، فلم يحصل هذا الحزب على نسبة الأصوات التي كانت متوقعة قبل الانتخابات. أما حزب العدالة والتنمية، فقد كان هذا الفوز هو الثالث له على التوالي في الانتخابات المحلية، مثل فوزه الثالث في الانتخابات العامة في 12 يونيو 2011. وعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية يبدو أنه قد خسر ما يقرب من مليون صوت منذ عام 2011، إلا أن النتائج للرئاسة كأقوى مرشح لانتخابات الرئاسة، وحزب العدالة والتنمية كأقوى حزب للانتخابات العامة عام 2015. لقد عززت نتائج الانتخابات من الهيمنة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية، وضمنت بقاءه في السلطة دون معارضة قوية، وزادت قوته وشرعيته، وحافظت على الموقع الريادي القوي لأردوغان داخل حزبه، وكذلك في تركيا. لذا فإنه من المرجح أن يبقى حزب العدالة والتنمية في السلطة حتى عام 2019. وفي الوقت نفسه، فإن "تركيا الجديدة" و"رؤية 2023"، والتي صمم على أساسها أردوغان إستراتيجيته الانتخابية، تظل واقعًا يمكن تحقيقه، وليس المدينة الفاضلة، في الوقت الذي تمر فيه العولمة بحالة من الاضطراب والأزمة الحادة. ومع ذلك، يبدو أن المجتمع في تركيا الجديدة سيكون مستقطبًا للغاية ومجزأ، العلمانية والدين والعرق، بزعيم قوي ومعارضة ضعيفة. هذا يوضح لنا نقاط الخطر في الديمقراطية والتنوع، والسياسة الخارجية النشطة.

أحد الأدلة على موقف حزب العدالة والتنمية المهيمن هو قدرته على استخدام "رؤية 2023" كإستراتيجية انتخابية بطريقة مقنعة

الهيمنة الانتخابية والحزب المهيمن

بدأ صعود حزب العدالة والتنمية مع انتخابات 3 نوفمبر 2002. وبعد مضي أحد عشر عامًا، لا يزال حزب العدالة والتنمية متمسكًا بالسلطة أكثر من أي وقت مضى. تستمر النجاحات الانتخابية المتتالية لحزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 في توليد "تأثير شبيه بزلزال سياسي" في السياسة التركية والحداثة. في عام 2002، أخفقت الأحزاب الثلاثة الحاكمة التي شكلت حكومة ائتلافية بعد الانتخابات الوطنية عام 1999، وأخفق كذلك اثنان من أحزاب المعارضة، في اجتياز عتبة الـ10 في المئة. ووجدوا أنفسهم خارج البرلمان، ورأوا أنهم هم الخاسر الأكبر في الانتخابات. وكان حزب العدالة والتنمية الذي أنشئ حديثًا الفائز الوحيد في الانتخابات. من خلال حصوله على 34.2 في المئة من الأصوات، وارتفعت نسبة الحزب الى 66 في المئة من المقاعد في البرلمان (363 من أصل 550 مقعدًا) وشكل حكومة أغلبية قوية [1]. وفي 22 يوليو 2007، أحدثت نتائج الانتخابات زلزالًا سياسيًا آخر. هذه المرة، حقق حزب العدالة والتنمية الحاكم فوزًا ساحقًا، وحصل على 47 في المئة من الأصوات. كانت هذه أكبر نسبة يحصل عليها حزب واحد منذ انتخابات عام 1957 والمرة الثانية منذ عام 1954 التي يزيد فيها الحزب الحاكم من أصواته في الانتخابات اللاحقة. رغم وجود عدد من المحاولات الجادة التي قامت بها أطراف من المؤسسة العسكرية والقضاء والمعارضة ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة حزب العدالة والتنمية، إلا أن انتخابات 22 يوليو 2007 العامة، لم تحصن وتقوِّ فقط حكومة حزب العدالة والتنمية، بل قضت على كل المحاولات لمنع عبد الله غول من أن يصبح رئيسًا. بعد فترة وجيزة من الانتخابات، أصبح عبدالله غول الرئيس الجديد لتركيا.

حدث فوز مماثل خلال الانتخابات العامة في 12 يونيو 2011. ومرة أخرى، كانت نتائج الانتخابات بمثابة زلزال، حيث حصل حزب العدالة والتنمية على 50 في المئة من التأييد الشعبي وحقق بذلك فوزًا ساحقًا. وعلاوة على ذلك، قبل انتصاره الانتخابي الثالث في عام 2011، شارك حزب العدالة والتنمية في اثنين من الانتخابات البلدية في مارس 2004 ومارس 2009 على التوالي. وفي كليهما -على الرغم من تراجع أصواته من 42 في المئة في انتخابات عام 2004 إلى 38.8٪ في مارس -2009 فاز حزب العدالة والتنمية بمعظم المحافظات وبلديات المدن الكبرى. وعلاوة على ذلك، "لم تحصل المعارضة إلا على القليل وكانت مقسمة بين العديد من الأحزاب المتواضعة"، "ولم

يكـن هنـاك أي حـزب معارض... يسـتطيع تعبئـة الناخبـين" وتقديـم نفسـه كمرشـح قـوي لإنهـاء حكومة أغلبيـة حـزب العدالة والتنميـة. فاز حـزب العدالـة والتنمية فوزه الثالـث في الانتخابـات المحلية لعـام 2014 وزادت أصواتـه لتصـل إلى 43-45 في المئة. عـلاوة عـلى كل هذا، يمكن القـول أيضًا إن الاسـتفتاء على الدسـتور عـام 2010، الذي دعا حـزب العدالة والتنميـة للتصويت عليه "بنعم" ، أسفر عن موافقة 57.88 في المئة.

كان نجـاح حـزب العدالـة والتنميـة في هـذه الانتخابات السـبعة المتتاليـة قويًّا، وكما اقترحتُ فيما سـبق، أنها أسفرت عن تطورين مهمّين في السياسة التركية[2] .

أولًّا، حقيقـة أنـه لم يسـبق في التاريـخ التشريعـي لتركيـا أن يحقـق أي حـزب نتائج انتخابـات مماثلـة لمـا حققـه حـزب العدالـة والتنميـة، أسـفرت عـما يسـمى بـ"الهيمنـة الانتخابيـة" للحـزب. هذا لا يعنـي فقط أنه من المرجح أن يفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية (10 أغسطس 2014) والعامـة القادمـة (يونيـو) 2015، ولكـن أيضًـا لا يعتقـد أنصار المعارضـة أن أحزابهم سـتفوز في الانتخابـات وسـتحكم تركيـا. يوضـح مفهـوم الهيمنـة الانتخابيـة الفجـوة المتزايدة بين حزب العدالة والتنمية وأحزاب المعارضـة الحالية من حيـث قدرته على الفوز في الانتخابات وحكم تركيا. كما يلقي الضوء على هذا التسـاؤل: لماذا يأخـذ حزب العدالة والتنميـة عـلى محمـل الجد مصطلحـات مثل الانتخابات وصناديق الاقتراع، والتصويت.

كـما توضـح نتائـج الانتخابـات العامـة والبلديـة في الأعـوام 2002، 2004، 2007، 2009، 2011 و 2014 ، فضـلًا عن اسـتفتاء عام 2010، فإن سـيطرة حزب العدالـة والتنميـة عـلى العمليـة الانتخابيـة تشـكل نوعًـا مـن الهيمنـة الانتخابيـة، التـي يعمـل ويحكـم من خلالهـا الحـزب تركيا من دون معارضة قوية.

وعـلاوة عـلى ذلـك، تسـمح الهيمنـة الانتخابيـة لحـزب العدالـة والتنميـة بالنمـو المسـتمر وهيمنـة الرئيـس أردوغـان عـلى السـاحة السياسـية والشرعية، على الأقل من وجهـة نظر جـزء كبير من الناخبـين، الرابطة الديمقراطيـة بصناديـق الاقـتراع. ليسـت الانتخابات بالنسـبة لحـزب العدالة والتنمية كونهـا مجـرد مُحدد من سـيحكم تركيـا. فمنذ عام 2002، لم يتم استخدامها وسيلة لكسب الشرعية الوظيفية فقط، ولكن الأهم من ذلك أنها أسـهمت بشكل كبير في ترسيخ وتحصين أردوغان وسـلطة حـزب العدالـة والتنمية. وقد جعلت الحزب "قـوة حاكمة مهيمنة" لا تشكل وتعيد تشكيل السياسة والديمقراطية وحسب، بل الحداثة أيضًا. في هذا المعنى، فإن مفهوم الهيمنة الانتخابية يشـير إلى الحالة التي تصبح فيها هيمنة الحـزب الواحد في العملية الانتخابية قوية بحيث إن قوته تتجاوز كونها مجـرد حكومة أغلبيـة قويـة، ويصبح الحزب مهيمنًـا عـلى المجتمـع ككل، ولا يكون لدى الأحزاب الأخـرى أو مؤيديهم قـدرة مقنعة للفوز في الانتخابات.

ثانيًـا، نتيجـة للهيمنـة الانتخابيـة، والانتصارات المتتالية منذ عام 2002 ، أصبح

حزب العدالة والتنمية "الحزب المهيمن" على السياسة التركية [3]. فقد خلقت الانتصارات الانتخابية المتتالية وضعًا جديدًا في السياسة التركية، وعلى غرار الديمقراطيين الليبراليين في إيطاليا والحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد، أنشأ حزب العدالة والتنمية "دائرة من الهيمنة" بفوزه على معارضيه، ووسع نطاق الدعم الاجتماعي الذي يحظى به، ونطاق حكمه على الصعيدين الوطني والمحلي، وعزز من مكانته، وتحالفاته المجتمعية على أساس الهوية، وقوى قاعدة ناخبيه. لدى الحزب المهيمن هيمنة انتخابية وحكمية على حد سواء وبطريقة متكررة. ويتفوق على معارضيه من حيث مدى شعبيته والدعم الانتخابي؛ ويعطي انطباعًا مجتمعيًا وعالميًا أن معارضيه ضعفاء وليس من المرجح أن يفوزوا في الانتخابات. كما أن الانتخابات في ظل الحزب المهيمن يكون الفائز فيها معروفًا مسبقًا [4]. وعلاوة على ذلك، تظهر البيانات المقارنة أن الحزب يصبح مهيمنًا بعد فوزه بولاية ثالثة وكونه الحزب الحاكم.

تجتمع كل هذه المعايير في حزب العدالة والتنمية، ولن يكون من المبالغة القول إن هيمنته الانتخابية منذ عام 2002 قد مهدت الطريق لموقعه كحزب مهيمن على السياسة التركية. بناء على انتصاراته الانتخابية الماضية، يمكن للمرء أن يتوقع أن حزب العدالة والتنمية سيحافظ على هذا الاتجاه في المستقبل القريب. نتائج الانتخابات المحلية في 30 مارس ، زادت من قدرة حزب العدالة والتنمية ليحكم 71 في المئة من تركيا

على النطاق المحلي، ويعزز موقفه كحزب مهيمن. هذا يدل أيضًا على أن تركيا من المرجح أن يحكمها حزب العدالة والتنمية على الصعيدين حتى عام 2019. وحتى لو حدثت تغييرات في تكوين السلطة القائمة بين أحزاب المعارضة، فإن المعارضة ستظل ضعيفة، وستظل الفجوة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة الحالية واسعة.

ويمكن في هذه المرحلة بلورة عدد من الاستنتاجات:

(أ) خلافًا لنظام الأحزاب التركي في التسعينيات، والذي نشأ نتيجة عدم الاستقرار وعدم الوضوح والحكومات الائتلافية الضعيفة بسبب وجود مستوى عال من التذبذب، والتشرذم والاستقطاب- أيقظت تجربة حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 حكم الحزب المهيمن، وحكومات الأغلبية القوية، والأقل تقلبًا، والواضحة، القائمة على الانتصارات الانتخابية القوية. وقد سمح هذا للحكومة بسنّ القوانين واتخاذ القرارات، وتنفيذ السياسات التي رأتها ضرورية ليس فقط لحكم تركيا على نحو فعال، ولكن أيضًا لبدء التعبئة المجتمعية، مما أدى إلى توسيع وتعزيز تحالفاتها وروابطها مع المجتمع.

(ب) وفي الوقت الذي تواجه فيه موارد الاقتصاد والأمن والغذاء والماء تحديات عالمية وأزمات شديدة، فضلًا عن الطاقة والمناخ، ينتج عن هذه الأشياء مناطق من عدم الاستقرار. وكما أن معظم المجتمعات تشعر بعدم وضوح الرؤية والغموض، لا تبدو رؤية 2023 وخارطة الطريق الخاصة بحزب العدالة والتنمية، خيالية ولا هي يمكن تحقيقها. في الواقع، أحد المؤشرات على موقف حزب العدالة والتنمية المهيمن هو قدرته على استخدام "رؤية 2023" كإستراتيجية انتخابية بطريقة مقنعة. وسوف يتم استخدام هذه الرؤية في الانتخابات التشريعية المقبلة، وكذلك في المناقشات حول ما إذا كان يجب أن يكون لدى تركيا نظام شبه رئاسي برئيس قوي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الدائم، وزيادة نصيب الفرد من الدخل، والتغلب على "فخ الدخل المتوسط" لتصبح واحدة من أكبر عشرة اقتصادات في العالم.

(ج) في السياسة التركية -على عكس أمثلة الحزب المهيمن في اليابان، والسويد، وإيطاليا- موقف حزب العدالة والتنمية المهيمن ينبع من الزعيم القوي: الرئيس أردوغان. وقد شمل حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ عام 2002 "الحزب المهيمن+ صيغة الزعيم المهيمن"، الذي يؤدي مهامه على نحو فعال، ولعب ما يسمى بـ"عامل أردوغان"، والذي يتضمن قيادة قوية وفعالة وكذلك إستراتيجية سياسية ناجحة، دورًا حاسمًا في تحول حزب العدالة والتنمية إلى حزب مهيمن من خلال الهيمنة

أيقظت تجربة حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 حكم الحزب المهيمن، وحكومات الأغلبية القوية، والأقل تقلبًا، والواضحة، القائمة على الانتصارات الانتخابية القوية

الانتخابية وقدرة الحزب على تمييز نفسه عن معارضيه. من الناحية الموضوعية، ليس لدى أي من أحزاب المعارضة زعيم مثل أردوغان منذ عام 2002.

(د) وأخيرًا، فإن قدرة حزب العدالة والتنمية على خلق دائرة قوية من الهيمنة -كما يؤكده الكثيرون- تنبع -إلى حد كبير- من الإدارة الناجحة لعملية تحول تركيا، التي كانت متواصلة على مدار العقدين الماضيين. حكم حزب العدالة والتنمية وهيمنته الانتخابية مترسخ في تحول تركيا. وبينما خلق تحول تركيا إمكانية للحزب في الظهور والفوز في الانتخابات عام 2002، فقد وسع الحزب بشكل فعال وعميق عملية التحول من خلال سياساته الداخلية والخارجية الناجحة. التحول عملية متعددة الأبعاد ومتعددة الأطراف، وشعر بها الجميع في كل مجال العلاقات المجتمعية، بدءًا من الاقتصاد إلى الثقافة والسياسة المحلية إلى السياسة الخارجية، والعلاقات المحلية والإقليمية والعالمية. لقد جعلت عملية التحول أيضًا تركيا أكثر عالمية، وأكثر تحضرًا في كثير من المناطق، وأكثر أوروبية- على الرغم من الجمود القائم في العلاقات التركية الأوروبية. إنها عملية معقدة تنطوي على إمكانات ومخاطر، الأمر الذي يتطلب إدارة فعالة ومقنعة. وخلافًا لأحزاب المعارضة، كان حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 قادرًا على الاستجابة لهذا التحول بشكل فعال، وكلما فعل ذلك وسّع من دعمه وتحالفاته المجتمعية. ومن ثَمَّ، ففي حين أدى التحول إلى هيمنة حزب العدالة والتنمية

إن تركيا الجديدة تنطوي على الدولة الجديدة؛ الكتلة التاريخية الجديدة التي تضم: الجيش، والقضاء الجديد، وجماعة صاعدة وأصيلة من المثقفين، وتنطوي كذلك على تقسيم طبقي جديد بطبقة وسطى متنامية

الانتخابية وجعله في موقف الحزب المهيمن، فإن الحزب المهيمن أيضًا يعزز التحول، وهو "حكم حزب العدالة والتنمية: الهيمنة من خلال التحول" [5].

تركيا الجديدة

هناك في الواقع في علم الاجتماع ما يصف الفوز المستمر لحزب العدالة والتنمية، فضلًا عن الجدلية بين حزب العدالة والتنمية والتحول: تركيا الجديدة. لقد خلق هذا التحول "تركيا جديدة"، كواقع. وكما قال أردوغان بعد الانتخابات: "ما أصبح واضحًا بعد 30 مارس هو أن تركيا الجديدة قد فازت وأصبحت أقرب إلى التمام". إن تركيا الجديدة تنطوي على الدولة الجديدة؛ الكتلة التاريخية الجديدة التي تضم: الجيش، والقضاء الجديد، وجماعة صاعدة وأصيلة من المثقفين، وتنطوي كذلك على تقسيم طبقي جديد بطبقة وسطى متنامية، بمجتمعات مبدعة وفعّالة، وعلاقات اجتماعية حضرية أكثر عولمة وأوروبية وديناميكية. إنها تركيا ما بعد الوصاية، التي تكون الحكومة المدنية فيها أقوى من الجيش والقضاء. تركيا الجديدة هي أيضًا نظام حكم ما بعد العلمانية، حيث

الدين هو الأكثر وضوحًا، ونشاطًا، ومتانة، هي مجتمع ما بعد الحداثة الذي يتكون من ديناميات الطبقة والهوية الجديدة. وكما سيتم تناوله بمزيد من التفصيل في القسم الآتي، فإن تركيا الجديدة هي أيضًا الأكثر استقطابًا وتجزئة.

أولًا، الاستفتاء على الدستور في 12 سبتمبر 2010، والأهم من ذلك، الانتخابات العامة في 2011- أنهت وصاية الجيش إلى حد كبير. بعد ذلك، دخلت تركيا -في الواقع تركيا الجديدة- حقبة ما بعد الوصاية العسكرية، حيث أصبح موقف حزب العدالة والتنمية المهيمن أكثر تماسكًا. وبعد انتخابات 30 مارس ومع فوز أردوغان وانتصاره على حركة كولن و"دولته الموازية" في القضاء والشرطة، انتهز حزب العدالة والتنمية الفرصة، واستطاع إعادة تشكيل السلطة القضائية من أجل القضاء الذي عدّه من آليات سلطة الوصاية. في هذا السياق، جعلت انتخابات 30 مارس من الممكن لحزب العدالة والتنمية استكمال تحول الدولة، وإنشاء "كتلة تاريخية جديدة" بنخبة حاكمة واقتصادية، ومثقفة جديدة. تركيا الجديدة، والتداعيات السياسية لانتصار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات بلسان أردوغان، في طريقها نحو الاكتمال.

نحن في خضم عملية "صنع تركيا الجديدة" سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا. وبينما حزب العدالة والتنمية -بهيمنته الانتخابية وموقف الحزب المهيمن- هو الفاعل

السياسي الرئيس في عملية صنع تركيا الجديدة، فإن الطبقة الوسطى الجديدة فاعل اقتصادي رئيس، كما ستسهم وسائل الإعلام الجديدة ومراكز الفكر في هذه العملية فكريًّا، وستحاول إيجاد التوافق المجتمعي اللازم لإدراكها. ومن المثير للاهتمام، أن فيروز أحمد[6] في كتابه، صنع تركيا الحديثة (1982)، أطلق عنوان "تركيا الجديدة" على أحد الفصول، حيث يحلل عملية التحول الجذري الذي تخوضه تركيا بعد حرب الاستقلال. ويوضح أحمد عملية البناء من الأعلى إلى الأسفل، والحداثة القائمة على مركزية الدولة الجمهورية، كذلك يتناول جهود مصطفى كمال وأتباعه في إقامة دولة جديدة مبنية على العقل العلماني والسلطة العقلانية القانونية. يمدنا أحمد بسرد تاريخي وسياسي عن صنع تركيا الجديدة في أوائل العصر الجمهوري خلال عامي 1923 و1930.

يلقي كتاب أحمد الضوء ويوضح عملية صنع تركيا الجديدة اليوم، ويساعدنا على معرفة أنه مثلما تنطوي أعوام تسعينيات الألفية الأولى والعقد الأول والثاني من الألفية الثانية على تحول وهيمنة أدت إلى دولة جديدة، وكتلة تاريخية، وطبقات وسطى، وحداثة- فكذلك تكون تركيا الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن هيكل انتخابات 30 مارس كان الصراع على السلطة بين حزب العدالة والتنمية وحركة كولن، فهي لم تجر كانتخابات محلية فقط، بل جرت بوصفها كفاحًا من أجل تحديد من سيحكم تركيا.

وبطبيعة الحال، فإن عملية صنع تركيا الجديدة ليست عفوية، ولا هي خطة مرسومة، ولا هي على نحو سلس. على العكس من

ذلك، فإنها تنطوي على صراع على السلطة، أو معركة مريرة من أجل الهيمنة، بين جهات فاعلة ذات رؤى مختلفة لتركيا وبرامج مختلفة للحداثة، تنفذها سياسات شكلتها علاقات الأصدقاء بالأعداء. وعلى غرار أحمد، يشير ريسات قصبا إلى معركة الهيمنة الجارية بين هاتين الرؤيتين لتركيا.

"اتبعت تركيا برنامج تحديث يتكون من عنصر مؤسسي وشعبي، بعيدًا عن التوافق، وكانا متصارعين، يحاول كلٌّ منهما تقويض بعضهم بعضًا. أصرت النخبة البيروقراطية والعسكرية التي سيطرت على التحديث المؤسسي لتركيا لوقت طويل، على أن تركيا لا يمكن أن تكون حديثة ما لم يلتف الأتراك بشكل موحد حول نفس المثل المستمدة من التاريخ الأوروبي، وبذلوا قصارى جهدهم لخلق مؤسسات جديدة، وجعل الناس في تركيا مناسبين لدولتهم. في الوقت نفسه، خضعت تركيا لعمليات تحديث عالمية على مدار التاريخ، تميزت بتوسع العلاقات الرأسمالية، والتصنيع والتحضر، فضلًا عن تشكيل الدول القومية ومفاهيم الحقوق المدنية والإنسانية والاقتصادية. كل هذه الأشياء غيّرت من حياة الناس، وخلقت مجموعات جديدة ومتنوعة وسبلًا معيشية تختلف اختلافًا كبيرًا عن مخطط الحداثة الذي تبنته النخبة. ومن ثَمّ، أحدث تحديث تركيا في القرن الماضي انفصامًا، حيث تم دفع سلطة الدولة والقوى الاجتماعية بعيدًا عن بعضهما، لكن أصرت النخبة المدنية والعسكرية التي كانت تسيطر على الدولة على أن تكون لها اليد العليا في تشكيل اتجاه التحديث في تركيا"[7].

بعد تحليل قصبا، من الممكن أن نشير إلى أنه مع الانتخابات المحلية في 30 مارس ، انتهى برنامج التحديث المتشعب؛ وانتصرت الحداثة المترسخة في المجتمع على حداثة مركزية الدولة من الأعلى إلى الأسفل، كما اكتسبت النخب السياسية والاقتصادية الجديدة القدرة على تشكيل اتجاه حداثة الدولة. وبدلًا من الحداثة المتشعبة، كان هناك حزب مهيمن جديد بأغلبية انتخابية، قادر على حكم الدولة، وكانت هناك طبقات

كلما أصبح أردوغان وحزب العدالة والتنمية أقوى اتسع وتعمق الاستقطاب. كما خلقت الهيمنة الانتخابية التي جعلت من حزب العدالة والتنمية حزبًا مهيمنًا على السياسة التركية استقطابًا في تركيا أيضًا

وسطى جديدة وحداثة ما بعد العلمانية أو حداثة محافظة جديدة. في تركيا الجديدة، كانت السلطة السياسية في يد الحكومة المنتخبة، ولم يعد للجيش أوالسلطة القضائية سلطة على السياسة أو وصاية عليها. أصبح حزب العدالة والتنمية هو الحزب المهيمن بحكومة أغلبية قوية، يغطي نطاق حكمه معظم أنحاء تركيا. أما حزب الشعب الجمهوري فلأول مرة منذ إنشائه يتم استبعاده من الدولة، ولم يعد يملك السيطرة أو الاتصال مع نخب

الهيمنة الدائمة لتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا لم تخل من المشكلات أو التحديات. وبالإضافة إلى الاستقطاب، لم يؤد حكم حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز أو تطوير الديمقراطية

الجيش والقضاء، وأصبح حزبًا من أحزاب الطبقة الوسطى لتركيا الجديدة. كما جعلت عملية السلام الناجحة ومركزها المهيمن في المسألة الكردية حزب السلام والديمقراطية BDP لاعبًا رئيسًا في تركيا الجديدة، قادرًا على أن يكون معارضة فعالة لحزب العدالة والتنمية. أما حزب الحركة القومية MHP فهو الآخر أصبح غير قادر على الحفاظ على مكانته في أوساط دعاة القومية التركية والمتشككين في تركيا الجديدة.

الاستقطاب

لا تخلو تركيا الجديدة من المشكلات والتحديات الخطيرة. المشكلة الأكثر أهمية وإلحاحًا هي المستوى المستمر وغير المسبوق من الاستقطاب في علم الاجتماع السياسي للبلاد. منذ عام 2002، أدت كل الانتخابات التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية إلى زيادة الاستقطاب من حيث العلمانية والعرق والدين. لم يعزز وجود حكومة أغلبية قوية بحزب مهيمن، من ثقافة العيش معًا في إطار من التنوع. على العكس من ذلك، كلما أصبح أردوغان وحزب العدالة والتنمية أقوى اتسع وتعمق الاستقطاب. كما خلقت الهيمنة الانتخابية التي جعلت من حزب العدالة والتنمية حزبًا مهيمنًا على السياسة التركية استقطابًا في تركيا أيضًا. تشير تركيا الجديدة إلى حكم الحزب المهيمن أو حكمٍ في مجتمع مستقطب للغاية.

وبطبيعة الحال، قد ساعد الاستقطاب أردوغان على توطيد دائرته الانتخابية، ومن ثَمّ الفوز في الانتخابات. وعلى أنه إستراتيجية انتخابية مفيدة، قال إنه يفضل أن يتصرف بطريقة تجعل الاستقطاب مفيدًا لحملته الانتخابية. ومع ذلك، كان لهذه الإستراتيجية ثمن، حيث عزّزت الاستقطاب إلى حد التشرذم، بل إلى حد الانقسام. لقد أصبحت تركيا مجتمعًا مستقطبًا للغاية، وأصبح هناك خطر وجود مجتمع منقسم. هذا هو أحد التحديات الرئيسة التي تواجه تركيا الجديدة وحكم حزب العدالة والتنمية وأردوغان.

شعلت الانتخابات المحلية في 30 مارس والانتخابات الرئاسية 2014 مثل الانتخابات المحلية في 30 مارس، فإن الانتخابات الرئاسية والعامة 2014 و 2015 على التوالي زادت من حدة الاستقطاب، خاصة بعد أن أصبح أردوغان أول رئيس منتخب لتركيا. وسيزداد هذا الاستقطاب مع فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة الرابعة على التوالي.

الخلاصة: ثلاثة تحديات

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الهيمنة الدائمة لتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا لم تخل من المشكلات أو التحديات. وبالإضافة إلى الاستقطاب، لم يؤد حكم

حـزب العدالـة والتنميـة إلى تعزيـز أو تطويـر الديمقراطيـة. بدلًا مـن ذلك، ظلت الديمقراطية محدودة وجزئية، وشـابها بعض أوجه القصور في مجالات الحقوق والحريات، والفصل بين السلطات، وخاصة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. يكشف أحدث مـؤشر لفريـدم هاوس أنـه منذ عـام 2002 لم تخـرج تركيـا مـن ترتيـب الـ"حـرة جزئيًا" في الحقـوق السياسـية، والحقـوق المدنيـة، والحريـات الصحفية. على العكس من ذلك، انخفضـت مكانتهـا عدديًا. وبشـأن الترتيب الديمقراطـي ذي الـ7 درجـات، انخفضت درجـة تركيا من 4/ 7 إلى 3/ 7. وعلاوة على ذلـك، في مـؤشر الديمقراطيـة الـذي أعدته وحـدة الاسـتخبارات الاقتصاديـة- تحتـل تركيـا المرتبـة 88 مـن 167 دولـة عـلى أنهـا "ديمقراطية هجينة".

لم تؤد الهيمنـة الانتخابية وموقف الحزب المهيمـن لحـزب العدالـة والتنميـة إلى نظـام فعـال بـ"ضوابـط وتوازنـات". بـدلًا مـن ذلـك، أوضحت المناقشـات الأخـيرة حول النظـام الرئاسي أو شـبه الرئـاسي، أن حزب العدالـة والتنميـة ورئيس الـوزراء أردوغان يفضـل الحكـم على أسـاس مركزية السـلطة التنفيذيـة. وبالإضافـة إلى الديمقراطيـة المحدودة والجزئية، تزيد مشـكلة التطبيع من القلـق داخـل وخـارج تركيا حول مسـتقبل الديمقراطيـة التركيـة. ويبقى أن نـرى إذا ما كان حكـم حزب العدالـة والتنمية في تركيا، في أثنـاء تنفيـذ عمليـة التحول، سـيؤدي إلى تعميق الفجوة بـين الاقتصاد والديمقراطية، وإنتاج "تركيا استبدادية".

وعـلاوة عـلى ذلـك، ظهـرت في الآونـة الأخـيرة -ولاسـيما بعد احتجاجـات غازي بـارك- أزمـة ثقـة خطـيرة بـين أردوغـان والغرب، والمجتمع الدولي برمته. على الرغم مـن أن بعـض الانتقادات التـي صدرت من الغـرب ضـد أردوغـان كانـت قاسـية وغير مقبولـة، إلا أنـه كان مـن الواضـح تمامًـا أن هناك مشـكلة خطـيرة -شرخًا متزايـدًا- مع الغـرب لا يواجـه أردوغـان فقـط ، ولكـن أيضًـا السياسـة الخارجية الاسـتباقية لتركيا، وصورتهـا العالميـة ونموذجهـا أو مصـدر إلهامها للمنطقة. الاضطـراب العالمي، وعلى وجـه الخصـوص، الأزمـات السياسـية في سوريا والعراق وأوكرانيا تتطلب دورًا تركيًا نشـطًا وإيجابيًا من أجل الاسـتقرار الإقليمي والعالمي. لكن تركيا، التي تواجه مشـكلات الاستقطاب والديمقراطية المحدودة والتوتر مع الغـرب، من غـير المرجـح أن تلعب هذا الدور.

بالطبـع لا يمكـن حـل هـذه المشـكلات من خـلال الانتصـارات الانتخابية وحدها. بـل يتطلـب ذلـك التزامًـا معياريًا وسياسـيًا بالديمقراطيـة، ونظامًـا فعـالًا بضوابـط وتوازنـات، والعيش مع الآخـر، كما تتطلب سياسـة خارجية بنـاءة وقوة ناعمة. لـذا يُعَدّ تنشـيط العلاقات التركيـة الأوروبية وعملية السـلام الكرديـة ذوا أهميـة قصـوى في ربط التحول بالديمقراطية، وكذلك إعادة توجيه خارطـة طريـق تركيا نحـو ثقافـة العيش معًا

في إطـار مـن التنـوع بـدلًا من الاسـتقطاب والتـشرذم، وكذلـك الاعـتراف بالحقـوق والحريـات الأساسـية، وتعزيـز المسـاواة بين المواطنـين، وإعـادة التواصـل مـع المجتمـع الـدولي باعتباره القوة الناعمة. لذا فإن الخيار الـذي سـيتخذه أردوغـان وحـزب العدالـة والتنميـة -الحـزب المهيمـن عـلى السياسـة التركيـة- سـيحدد إجابـة هـذا السـؤال: مـا هـي نوعيـة "تركيـا الجديـدة": هيمنـة أم ديمقراطية؟

المصادر والمراجع:

1- . Müftüler-Baç. Meltem and E. Fuat Keyman. "The Era of Dominant Party Politics." Journal of Democracy. 23. (2012).

2- Müftüler-Baç. Meltem and E. Fuat Keyman. "The Era of Dominant Party Politics".

3- Gümüşçü. Şebnem. "The Emerging Predominant Party System in Turkey." Government and Opposition. (2012).

4- Müftüler-Baç. Meltem and E. Fuat Keyman. "The Era of Dominant Party Politics".

5- Keyman. E. Fuat and Şebnem Gümüşçü. Democracy. Identity. and Foreign Policy in Turkey. (London: Palgrave MacMillan. 2014).

6- Feroz Ahmad. The Making of Modern Turkey. (London: Routledge. 1982).

7- R. Kasaba. "Introduction". in R. Kasaba (ed) The Cambridge History of Turkey: Volume (4). (Cambridge: Cambridge University Pres. 2008). p.1.